المعيار المعرب للونشريسي وأهميته في الدراسات التاريخية

Al -Miyar Al -Moarib of Al- Wansharysi and Its Important In Hostrical studies

صرموم رابح [1]

[1]كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران(الجزائر) ،abou.anas.116@ gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/04 تاريخ القبول: 2021/06/09 تاريخ النشر: سبتمبر/ 2021

الملخص

يتناول هذا البحث موضوعا مهما وهو: القيمة العلمية لكتب النوازل الفقهية في مجال الدراسات التاريخية، حيث يعتبر هذا النوع من الكتب ذا أهمية بالغة في صناعة المادة التاريخية، وذلك من خلال ما تصوره النازلة الفقهية من مظاهر الحياة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية للأمة.

ويأتي في مقدمة هذه الكتب، كتاب: المعيار المعرب للإمام الفقيه أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ)، حيث اشتمل هذا الكتاب على كثير من الإشارات المتعلقة بحياة وتاريخ المجتمعات المغاربية(الجزائر والمغرب الأقصى) في فترة التاريخ الوسيط.

ولذلك فإن الهدف من هذا البحث هو بيان القيمة التاريخية لهذا الكتاب العظيم بالإضافة إلى قيمته في مجال الدراسات الفقهية، فإنه من حيث التصنيف يعتبر كتابا فقهيا ولكنه يتضمن مادة تاريخية مهمة.

الكلمات المفتاحية: الفقه، التاريخ، النوازل الفقهية، المعيار المعرب، الونشريسي.

Abstract

This research deals with an important topic which is: The scientific value of « Al-nawasil Al- fiqhia » books In historical studies , this kind of books is of great importance in historical writing through the depictions of the social, cultural, economic and political life of the nation .

One of this books is « Al- miayar Al- moarib» of Al-wansharyssi which contains many references related to the history of the Maghreb society in the period of medieval history.

So the research objective is to demonstrate the historical value of this book in addition to its juristic value.

Key words: jurisprudence_ history_ al-nawazil al-fiqhia _al-miyar al-moarib_al-wansharyssi.

المؤلف المرسل: صرموم رابح، الإيميل: abou.anas.116@ gmail.com

المقدمة

لقد واجه الباحثون في الحقل التاريخي لبلاد المغرب الإسلامي قلة المصادر الوثائقية والإخبارية، وهو ما دفعهم إلى البحث عن مجموعة أخرى من المصادر التي يحويها التراث الإسلامي لاستكمال المعلومات التي تضيء جوانب عدة من بحوثهم، وتطلب هذا المسلك البحث في التراث المخطوط المطبوع، والتنقيب بدقة عن النصوص التائهة بين أمهات الكتب، ولم شتاتها من مظانها الأصلية ثم وضعها في سياقها التاريخي العام، بغية إعطاء التاريخ الاجتماعي و الاقتصادي صورته الحقيقية.

وفي هذا الإطار توجهت أنظار الباحثين واهتماماتهم في السنوات الأخيرة إلى الكتب الفقهية وبالخصوص كتب النوازل، حيث تزخر هذه الكتب بمادة فقهية و تاريخية في غاية الأهمية لكل من يبحث في التاريخ الإسلامي عموما، أو تاريخ أي بلد إسلامي على حدة، هذا النوع من المصادر وإن كان لا ينتمي من ناحية تصنيف العلوم إلى الحقل التاريخي، إلا أنه يتضمن نصوصا تاريخية وإيماءات غنية وشذرات قيمة، ناهيك عما يتناثر فيه من الوثائق الهامة والمعلومات المفيدة التي قلما ترد في المصادر التاريخية التقليدية، ولذلك أصبح الاهتمام بها ضروريا، فهي تساعد الباحث على سد الثغرات الموجودة في المصادر الإخبارية، حيث تعتبر سجلا شاملا لكل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والعمرانية، وحتى العسكرية والسياسية.

ويأتي في مقدمة هذه المصادر التي اهتم بها الباحثون الموسوعة الفقهية المالكية للإمام أبي العباس الونشريسي الموسومة بـ" **المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية و الأندلس والمغرب**"، فقد حوى هذا الكتاب الكثير من الإشارات إلى أحوال المجتمع الإسلامي في هذه المنطقة، من عادات في الأفراح والأتراح، وأنواع الملبوسات والمطعومات، وحالات معينة في السلم والحرب والعمران وما إلى ذلك، الأمر الذي يجعل منه مصدرا وثيقا للمؤرخ الاجتماعي مثلما هو للفقيه.

وقد حاولت من خلال هذا البحث أن أبين الأهمية التي يكتسيها هذا المصنف الضخم في مجال الدراسات التاريخية و الاجتماعية، وكيف يمكن استغلال التراث الفقهي الموجود فيه استغلالا منهجيا لإنتاج المعرفة التاريخية، وقد عنونته بـ" **المعيار المعرب للونشريسي وأهميته في الدراسات التاريخية**"، حيث يطرح هذا البحث إشكالية أساسية وهي: ما هي القيمة التاريخية لكتاب المعيار المعرب بالإضافة إلى قيمته الفقهية؟ وما هي الطرق المنهجية التي يتبعها الباحث لصناعة المعرفة التاريخية من خلال المادة الفقهية لهذا الكتاب؟

2- المكانة العلمية للونشريسي و كتابه المعيار المعرب.

1.2- المكانة العلمية للونشريسي. [1]

صاحب الكتاب هو: الإمام الحافظ، حبر تلمسان وفاس، حجة المغاربة، أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي الأصل والمولد، التلمساني المنشأ والقراءة، الفاسي القرار والمدفن[2]، ولد أبو العباس في منطقة

الونشريس سنة 834 هـ تقريبا، ونشأ في مدينة تلمسان حيث درس على جماعة من الأعلام من شيوخها، ولما بلغ أشده و بلغ أربعين سنة خرج إلى فاس هاربا من بطش السلطان أبي ثابت الزياني(ت890هـ)، فلقي حفاوة من فقهائها وإقبالا من طلبتها ما أنساه الغربة وجعله ينسجم في بيئته الجديدة انسجاما تاما، ويتخذ من هذه البلدة الطيبة موطنا له ولأبنائه من بعده، ومات ودفن بها سنة 914هـ.

عاش أبو العباس الونشريسي نحو ثمانين عاما، وقد عكف خلال هذه الحقبة الطويلة على الدرس وتحصيل العلوم المختلفة، وخالط شيوخ العلم وأئمة المعرفة في المغربين- الأوسط والأقصى- كما أفاد من المكتبات التي اطلع عليها في كلا القطرين سواء العامة منها أو الخاصة، وهذا ما أكسبه ثقافة واسعة، وجعله يحتل مكانة علمية فائقة في كل ميادين المعرفة وبخاصة ميدان الفقه، وقد اعترف له بذلك كل من عاصره من العلماء والفقهاء منهم: شيخ الجماعة بالمغرب الإمام محمد بن غازي(ت919هـ) الذي زكى فقهه تزكية غريبة، لو صدرت من غيره لقلنا فيه نوع من المبالغة، لكن ابن غازي لا يطلق الكلام جزافا، وإنما يعني كل ما يقول[3]:" لو أن رجلا حلف بطلاق زوجته أن أبا العباس الونشريسي أحاط بمذهب مالك أصوله وفروعه، لكان بارا في يمينه، ولا تطلق عليه زوجته، لتبحر أبي العباس، وكثرة اطلاعه، وحفظه و إتقانه." [4]

ومما يدل على مكانته العلمية فصاحة لسانه وقلمه، ومشاركته في فنون أخرى غير الفقه، يقول عنه المنجور (ت995هـ) في فهرسته:" وكان مشاركا في فنون من العلم حسبما تضمنت ذلك فهرسته، إلا أنه أكب على تدريس الفقه فقط، فيقول من لا يعرفه: إنه لا يعرف غيره، وكان فصيح اللسان والقلم، حتى كان بعض من يحضر درسه يقول: لو حضره سيبويه لأخذ النحو من فيه، أو عبارة نحو هذا." [5]

ومما يسجل لقوته العلمية أنه خصص له كرسي من الكراسي العلمية بفاس، وهو كرسي الفقه المخصص لتدريس المدونة، فكانت دروسه حافلة وذات شهرة واسعة، وكفاه شرفا وتنويها بعلمه، وتخليدا لذكره أن سمي كرسي المدونة باسمه، وبقي كذلك إلى أن أدخل على القرويين نظامه الجديد. [6]

وما المؤلفات العلمية التي خلفها الونشريسي إلا دليل على تمكنه من العلم ورسوخه فيه، فقد خلف رحمه الله كتبا عديدة، وألف تآليف مفيدة منها: [7]

-إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، وهو كتاب في القواعد الفقهية، ويضم مائة وثمانية عشر قاعدة.

-عدة البروق في تلخـيص ما في المذهب من الجـموع والفروق، وهو كتاب في الفروق الفـقهية ومقاصد الشريعة.

-المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق، وهو كتاب في علم التوثيق.

-المعيار المعرب، والجامع المغرب، عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب.

تركت وفاة الونشريسي فراغا كبيرا في ميدان الفقه، لم يملؤه أحد بعده، ولم يوجد من بلغ رتبته في الفقه المالكي تأليفا ودرسا، وقد اشـترك في رثائه عدد من العلماء والشـعراء منهم محمد الوادي الغرناطي بقوله: [8]

لقد أظلمت فاس بل الغرب كله.....بموت الفقيه الونشريسي أحمد
رئيس ذوي الفتوى بغير منازع..... وعارف أحكام النوازل أوحد
له دربة فيها ورأي مسدد.....بإرشاد الأعلام في ذاك تهتدي
وتالله ما في غربنا اليوم مثله.....ولا من يدانيه بطول تردد

2.2- القيمة الفقهية لكتاب المعيار.

كتاب "المعيار المعرب" هو أهم الكتب التي ألفها الونشريسي وأشهرها، وقد عرّف بهذا الكتاب مؤلفه في المقدمة بقوله: " فهذا كتاب سميته بالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية الأندلس والمغرب، جمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين، ومتقدميهم، ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه، واستخراجه من مكامنه لتبدده، وتفرقه، وانبهام محله وطريقه، رغبة في عموم النفع به، ورتبته على الأبواب الفقهية، ليسهل الأمر فيه على الناظر، وصرحت بأسماء المفتين إلا في اليسير النادر." [9]

وكما هو واضح من قول الونشريسي هذا، فإن الغرض من تأليفه لكتاب" المعيار" منصب على تجميع أكبر مادة علمية في الفتوى، وليس انتقاء الصحيح والمعتمد من الآراء، ولذلك فهو جامع مغرب كما سماه[10]، جمع فيه ما يقارب ألفي ومائة وخمس وثلاثين فتوى(2135) ، ولم يقتصر عمله على الجمع فقط، بل تجاوز ذلك إلى تصنيف هذا الفتاوى والتعليق عليها، فهو كما وصفه ابن عسكر، ناقد بصير، يقبل ويرد، ويرجح ويضعف، تبتدئ تعليقاته على ما يذكره بقوله(قلت) ، فتقصر تارة لتكون سطرا أو سطورا، وتطول أخرى لتكون صفحة أو صفحات، بالإضافة إلى فتاويه الخاصة، وهي غير قليلة كتعليقاته، يكون بعضها كتابا مستقلا بعنوانه و فصوله. [11]

هذه الإضافات النوعية أكسبت "المعيار" قيمة مرجعية عظمى جعلته معتمدا بعد وفاة صاحبه عدة قرون في المغرب، فهو أكبر موسوعة في النوازل الفقهية بالغرب الإسلامي وأوثق سجل لاجتهادات فقهاء هذه المنطقة طوال سبعة قرون[12]

ويمتاز "المعيار" بكثرة ما احتوى عليه من النوازل، وهي تختلف أساسا عن الافتراضات النظرية التي طالما شعب الفقه وضخمته وعقدته، فكانت الأحداث التي عاشها الناس في هذا الجناح الغربي من العالم الإسلامي مصطبغة بالصبغة المحلية ومتأثرة بالمؤثرات الوقتية، مدعاة إلى اجتهاد الفقهاء لاستنباط الأحكام الشرعية الملائمة. [13]

وتتجلى مكانة المعيار في اهتمام فقهاء الأمصار به، منذ ظهوره– في بداية القرن العاشر الهجري– إلى زمننا الحالي، فقلما وجد كتاب فقهي منذ ذلك الوقت إلى وقتنا الحاضر لم يستفد منه، أو ينقل عنه، أو يشير إليه[14]، كما أن البحوث التي قامت و–لا تزول تقوم عليه– دليل كاف على أهميته. [15]

3– كتب النوازل الفقهية وعلاقتها بعلم التاريخ.

1.3- أهمية كتب النوازل الفقهية في الدراسات التاريخية و الاجتماعية.

لم تحظ الدراسات التاريخية الخاصة بالحياة العامة للمغرب بأهمية في المصادر التاريخية التقليدية،

حيث إن الرعيل الأول من مؤرخي التاريخ الإسلامي الوسيط من العرب والمسلمين، اهتموا بالتاريخ السياسي والعسكري في المقام الأول[16]، وهو ما دفع بعض الباحثين في الحقل التاريخي إلى البحث عن مصادر جديدة، وفي هذا الإطار توجهت أنظارهم وأبحاثهم في السنوات الأخيرة إلى الكتب الفقهية وبالخصوص كتب النوازل. [17]

ورغم أن هذا النوع من المصادر لا ينتمي من ناحية تصنيف العلوم إلى الحقل التاريخي، حيث يشير هذا التعبير(كتب النوازل) إلى المؤلفات التي تدون أجوبة الفقهاء على الأسئلة المرفوعة إليهم في النوازل التي تحصل داخل المجتمع، وهي الحوادث والوقائع التي تنزل بالناس ولم يكن لهم سابق عهد بها، وتختلف موضوعاتها، فتتعلق بمسائل الشعائر الدينية، أو الأحوال الشخصية، أو نوازل المعاملات والجنايات والمواريث[18] إلا أن أهمية هذه المؤلفات تكمن في ما تتضمنه من معلومات دقيقة عن الحياة اليومية للمجتمعات الإسلامية، فهي تنقل صورا عن العلاقات الأسرية من زواج و طلاق وميراث ومختلف العلاقات الاجتماعية، والحياة داخل الأسواق، وعلاقات العمل، وأعمال التكافل الاجتماعي من بر وصدقات ووقف، والنسيج العمراني، والنشاط الزراعي والحرفي والتجاري، والنشاط المذهبي، والمعارك العسكرية وساحات القتال، والأوبئة والأمراض، ومواسم الجفاف والفياضنات...، وغير ذلك من مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الفكرية[19]

ومن هنا تظهر الأهمية الكبيرة لكتب النوازل في مجال الكتابة التاريخية، حيث إنها تعكس أوضاعا تاريخية دقيقة من خلال السؤال والجواب يمكن أن تسد الفراغات التي تعاني منها كتب التاريخ التقليدية، هذه الأخيرة التي اهتمت بالتاريخ السياسي ولم تعط الجانب الاقتصادي والاجتماعي الأهمية التي يستحقها، كما تتميز كتب النوازل ببراءتها في عرض المادة التاريخية، لأنه يفترض فيها أنه لا تصدر من سلطة رسمية، ولا تصطبغ بلون سياسي، فابتعاد المفتي في غالب الأحيان عن السلطة الحاكمة، يوفر مناخا من الحرية لفكره دون تدخل سافر من السلطة الرسمية، مما يجعل النازلة نصا تاريخيا محايدا يفوق أحيانا قيمة النص التاريخي نفسه. [20]

جاء اهتمام المؤرخين بكتب النوازل في سياق اهتمامهم بتجديد الكتابة التاريخية، وإعادة صياغة البناء التاريخي لحضارة الغرب الإسلامي بالاعتماد على المعطيات الزاخرة التي توفرها هذه المصادر التي تعتبر منجما غنيا لمادة تاريخية دفينة.

والملاحظ أن أول من لفت الانتباه إلى أهمية استخدام كتب الفتاوى والنوازل الفقهية كمصادر للتاريخ هم المستشرقون، ويعود ذلك لاستفادتهم من تجربة الاعتماد على الكتب الدينية لكتابة تاريخهم والتعمق في فهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم المسيحي في العصر الوسيط. [21]

ترجع أولى الدراسات الاستشراقية التي اهتمت بالنوازل إلى بداية القرن العشرين، حيث صدرت سنة 1908م-1909م ترجمة فرنسية لمختارات من فتاوى المعيار للونشريسي على يد الأستاذ إيميل عمار ضمن نشرة" الأرشيف المغربي"، كما برز في الثلاثينات من القرن نفسه مستشرقان إسبانيان لفتا الانتباه

إلى ما في كتب النوازل من مادة غنية بالمعلومات وهما:لوبيز أرتيز(lopez ortiz)، وسالفادور فيلا(salvador vila)، وتلاهما جاك كبيرك(j.berque) و(robert.Brunchwing) حيث نبه الأول إلى نوازل مازونة، والثاني إلى كتاب الأحكام والنوازل لابن سهل، بالإضافة إلى الفرنسي(levi provinçal) الذي اعتمد في كتابه تاريخ إسبانيا على الأحكام الكبرى لابن سهل، ثم جاءت دراسات إدريس الهادي روجير وvincent lagadére في دراسة قضايا اجتماعية في الغرب الإسلامي من خلال كتاب المعيار. [22]

أما الاهتمام بالنوازل في المغرب كمصدر للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فتطور كثيرا بين عقدي السبعينات والثمانينات، ويشار هنا إلى الرسالة الجامعية" النوازل والمجتمع" لعمر بنميرة بكلية الآداب جامعة محمد الخامس، سنة 1989م، ودراسة محمد مزين"حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية"، التي نشرت ضمن كتاب" البحث في تاريخ المغرب، حصيلة وتقويم"، الصادرة ضمن منشورات كلية الآداب بالرباط سنة 1989م...ثم تطورت دراسة كتب الفتاوى والنوازل أكثر مع بداية القرن الحالي.

ومع أن هناك إجماعا بشأن أهمية كتب النوازل وقيمتها وسلطتها التاريخية، إلا أن توظيفها واستغلالها في البحث التاريخي يطرح أمام الباحث جملة من المشاكل، ويضع أمامه صعوبات منهجية عديدة، منها: [23]

– البنية اللغوية وإشكال المصطلحات والمفاهيم، حيث يستعمل الفقهاء ألفاظا ومصطلحات خاصة بهم، يصعب أحيانا على غير المتخصص في الفقه فهمها.

– مشكل التأطير الزماني والمكاني، حيث تغيب في النازلة كل المؤشرات والعلامات التاريخية التي يمكن من خلالها تحديد الإطار الزماني والمكاني.

– صعوبة الفصل في النازلة بين ما هو واقعي وبين ما هو افتراضي.

ويبدو أن هذه الصعوبات المنهجية هي التي جعلت المستشرق جون سوفاجيه jean Sauvaget يحذر من الاعتماد الكلي على كتب النوازل كمصدر من مصادر التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وذلك في كتابه " مدخل لتاريخ المشرق الإسلامي" الصادر عام 1943.

ومن هنا نقول أنه ينبغي على المؤرخ أن يتسلح بالأدوات المنهجية التي تساعده على تخطي هذه العقبات، وأن يستعين بأدوات مصدرية أخرى حتى يتمكن من سد الثغرات الأساسية التي تميز نصوص النوازل، ويتمكن من تحويل النازلة من طبيعتها الفقهية إلى وثيقة تاريخية.

2.3- القيمة التاريخية لكتاب " المعيار المعرب" للونشريسي.

تميز المغرب العربي عن صنوه المشرق العربي بالموسوعات الفقهية الضخمة، الموسومة ب"كتب النوازل"[24]، هذه المصنفات التي أضحت محل اهتمام المنشغلين بالدراسات التاريخية المعاصرة حيث اشتملت على أحداث تاريخية واقتصادية واجتماعية قد لا تتوافر في كتب التاريخ التقليدية.

ولعل من أقدم المصنفات التي حظيت باهتمام عدد من الدارسين و الباحثين في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط–لاسيما الأندلسي منه–، كتاب الإعلام بنوازل الأحكام، المشهور بـ" النوازل الكبرى" أو " نوازل ابن سهل"، للفقيه الأندلسي عيسى بن سهل(ت486هـ)، وتمت الاستفادة من هذا المصنف من قبل جماعة من الباحثين نذكر منهم عبد الوهاب خلاف في رسالته للدكتوراه بعنوان" قرطبة الإسلامية في القرن الخامس الهجري"، قدم من خلالها خدمة جليلة للباحثين في تاريخ الأندلس. [25]

المصنف الثاني من حيث الأهمية والتسلسل الزماني هو فتاوى ابن رشد المتوفى سنة 520هـ، هذا الكتاب يختزن الكثير من المعلومات التي تتصل بحياة الناس و شؤونهم اليومية سواء بالمغرب أو الأندلس لا سيما في العهد المرابطي. [26]

ومن أهم المصنفات الفقهية في حقل النوازل، كتاب أبي القاسم البرزلي التونسي المتوفى سنة844هـ، المعروف اختصار بـ"نوازل البرزلي"، يحمل هذا الكتاب معلومات في غاية الأهمية عن مجتمع الغرب الإسلامي في النصف الأول من القرن التاسع الهجري، وكان هذا المصنف محل توظيف من قبل عدد من الباحثين المهتمين بهذا النوع من الدراسات، منهم الباحث سعد غراب. [27]

ومن بين علماء المغرب الأوسط الذين خلفوا لنا كتابا قيما في هذا الباب المازوني أبو زكريا المغيلي المتوفى سنة883هـ، وهو بعنوان" الدرر المكنونة في نوازل مازونة"، فلهذا المجموع أهمية كبرى في تاريخ المغرب الأوسط، الذي لا نتوفر بالنسبة له إلا على القليل من المصادر المعاصرة. [28]

ويعتبر مصنف أبي العباس الونشريسي (ت914هـ) "المعيار المعرب" أهم المصنفات النوازلية على الإطلاق، فله قيمة كبيرة في مجال الدراسات التاريخية والاجتماعية.

وقد أكد على ذلك كثير من الباحثين، يقول الدكتور محمد المنوني في كتابه " المصادر العربية لتاريخ المغرب"وأهميته–مصدريا–أنه يختزن مستندات تسد فراغات في تاريخ المغرب الوسيط، فيحتفظ بأسماء مجموعة من الأعلام المفتين وغيرهم، وبينهم من لا يعرف إلا من خلال المعيار، أو يعرف اسمه ناقصا يأتي –كاملا– بهذا المصدر، هذا بالإضافة إلى وثائق قضائية يستخرج منها أسماء القضاة والعدول والأسر والخطط، فضلا عن شذرات من سجلات الأحكام، وسير المؤسسات الثقافية الاجتماعية، إلى بعض التراجم و الأحداث، وعلاقات المغرب بالأندلس الإسلامية و المسيحية، وبهذا فإن "المعيار" يتم النقص الكبير الواقع في المصادر الموضوعية لتاريخ المغرب وبالخصوص في الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، مما يجعله مصدرا لا غنى عنه للباحث المغربي عند دراسته واستخراج دفائنه." [29]

ويقول محقق كتاب المعيار الدكتور محمد حجي: " وللمعيار جانب آخر قلما يلتفت إليه، وهو الجانب الاجتماعي والتاريخي فقد حوى الكثير من الإشارات إلى أحوال المجتمع الإسلامي في هذه المنطقة، من عادات في الأفراح والأتراح، وأنواع الملبوسات والمطعومات، وحالات معينة في السلم الحرب وما إلى ذلك، الأمر الذي يجعل منه مصدرا وثيقا للمؤرخ والاجتماعي مثلما هو للفقيه." [30]

ويقول في مصدر آخر:" يحتوي المعيار على إشارات دفينة في غاية الأهمية لمن يدرس مجتمع الغرب الإسلامي وتاريخه، سواء في العدوة الشمالية: الأندلس، أو الجنوبية: المغرب العربي الكبير." [31]

ويقول الدكتور محمد فتحة:" كما أنه وفر للمؤرخ دون أن يقصد منجما غنيا من شأنه أن يفتح آفاق جديدة للبحث، ويسمح له بتجاوز مواضيع التاريخ الحدثي الذي توفره المؤلفات الإخبارية، والاهتمام بأحوال المجتمع بمختلف مكوناته." [32]

وتبرز قيمة المعيار المعرب في مجال البحث التاريخي عن غيره من سائر كتب النوازل فيما يلي:

أولا: أن الونشريسي جاء متأخرا، وعمل على جمع فتاوى الفقهاء الذين سبقوه أو المعاصرين له، فمصنفه يغطي فترة زمنية طويلة من تاريخ المغرب تصل إلى سبعة قرون تقريبا، حيث إن أقدم الفتاوى التي تضمنها الكتاب ترجع إلى القرن الثالث الهجري.

ثانيا: أن هذا المصنف يغطي جغرافيا كل الغرب الإسلامي من ليبيا إلى المغرب فالأندلس، حيث نتعرف من خلاله على أحوال كبرى المدن والمراكز الفقهية الرئيسية: كالقيروان وتونس وبجاية وتلمسان وفاس وقرطبة وغرناطة.

ثالثا: أن مسائله تغطي كل جوانب الحياة اليومية للفرد وأحوال المجتمع بمختلف مكوناته، حيث اشتمل الكتاب على حوالي 2135 فتوى، وهي مسائل كثيرة ومتنوعة تسمح بتغطية أبواب الفقه، وقد ارتبط كثير منها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وهو أمر يكاد يتعذر في مجاميع أخرى للفتاوى.

رابعا: ومما زاده أهمية أيضا أن العديد من الفتاوى الواردة فيه ألحق بها المؤلف مجموعة من الوثائق، ذات القيمة المعتبرة، بينما غيره من كتب النوازل لم تحظ بهذه المزية، لأنها تعرضت "لغربلة" فقهية من طرف الذين جمعوها. [33]

خامسا: الأمانة العلمية التي تميز بها الونشريسي في النقل، حيث يأتي بنصوص الأسئلة على حالها، ولو أنها في الغالب محررة من عوام أو أشباه العوام، ولا تسمح له أمانته العلمية بالتصرف فيها أو تقويمها، ولذلك نجد في المعيار كثيرا من الكلمات الدارجة والعبارات الملحونة، مثل "باطلا" أي مجانا بدون مقابل، و"صاب" بمعنى لقي ووجد، و"تنعوج" بمعنى ننحرف، و"عبّاه" بمعنى دهب به محمله معه، و" ليهدنوا الشر بين الزوجين" بمعنى الإصلاح بينهما، و" ما يخصه من قيراط" أي لا ينقص منه شيء...الخ[34]، فنقل هذه العبارات مثلما هي يمكننا من معرفة لغة العصر التي كانت سائدة ومدى قربها أو بعدها عن اللغة الفصيحة.

لقد ظل المعيار المعرب مصدرا أساسيا لا مندوحة للباحثين من الرجوع إليه لكتابة تاريخ الغرب الإسلامي، لا سيما في قضايا الاقتصاد والمجتمع، والحياة الثقافية والفكرية، ومن الدراسات التاريخية التي اعتمدت على كتاب المعيار:مختارات من فتاوى المعيار للونشريسي، للمستشرق إيميل عمار سنة 1908م، دراسات المستشرق إدريس هادي روجير حول الزيريين من خلال المعيار سنة 1959م، ثم كتابه" الزواج في الغرب الإسلامي من خلال المعيار" سنة 1978م، ونشر سنة 1966م الباحث

fernando de la granja أول بحوثه عن المعيار ما جعله يصرح بأن المعيار" منجم ثمين لم يستثمر بعد إلا قليلا"، وكتب vincent la gardére بحوثا بعنوان"التاريخ والمجتمع في المغرب الإسلامي في العصر الوسيط، تحليل معيار الونشريسي، وكتب بالاشتراك مع piérre ghichard مقالا سنة 1990م عن" الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في الأندلس من خلال فتاوى المعيار".[35]

وكتب الدكتور كمال السيد أبو مصطفى" جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل و فتاوى المعيار المعرب للونشريسي" طبع سنة 1997م، ثم توالت البحوث والمقالات والدراسات الأكاديمية حول الجوانب التاريخية في المعيار المعرب، وهي كثيرة لا يمكنني أن آتي على ذكرها جميعا.

الخاتمة

وتتضمن نتائج البحث وتوصياته:

أما نتائج هذا البحث، فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- المكانة العلمية للإمام أبي العباس الونشريسي في المذهب المالكي.

2- القمية العلمية الكبيرة لمصنفات الونشريسي وفي مقدمتها "المعيار المعرب" الذي يعتبر موسوعة فقهية ضخمة.

3- تعتبر كتب فقه النوازل من المصادر الأساسية والمهمة للتاريخ الاجتماعي والثقافي، نظرا لارتباطها بالواقع الاجتماعي والسياسي والديني والثقافي.

4- اهتمام المؤرخين بهذا النوع من الكتب هدفه سد الثغرات الموجودة في الكتب التقليدية، وإعادة بناء الكتابة التاريخية باعتماد مصادر جديدة.

5- أسبقية المستشرقين في التنويه بقيمة الكتب الفقهية في إنتاج المعرفة التاريخية.

6- استثمار الأخبار التاريخية من كتب الفقه مهمة صعبة تتطلب التسلح بالأدوات المنهجية في الفقه والتاريخ.

7- يعتبر المعيار المعرب من أهم المصادر النوازلية في مجال الدراسات التاريخية والاجتماعية، لما تميز به هذا المصنف من الخصائص عن غيره من المصنفات.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1- ضرورة توجيه عناية الباحثين من مختلف التخصصات على الاهتمام بكتب النوازل عموما والمعيار خصوصا لاستخراج الكنوز المعرفية الدفينة فيها.

2- تشجيع فرق البحث ومخابر البحث على تحقيق المصنفات الخاصة بكتب النوازل.

3- عقد ندوات التي تهتم بتحقــيق التراث ودراسته وتحليله وتحقيق التكامل بين العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية.

الهوامش

1- توجد ترجمته في المصادر التالية:

- ابن عسكر الشفشاوني، دوحة الناشر، تح: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976، ص47-48.
- أحمد المنجور، الفهرس، تح: محمد حجي، الدار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976، ص 50-55.

2- المقري، أزهار الرياض، تح: مصطفى السقا، مصر، 1939، ج3/.65

3- الونشريسي، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، تح: أحمد الخطابي، لجنة نشر التراث الإسلامي، المغرب، 1980، ج1/63، مقدمة التحقيق.

4- المنجور، دوحة الناشر، مصدر سابق، ص.57

5- المصدر نفسه، ص .50

6- الونشريسي، إيضاح المسالك، مصدر سابق، ج1/63. مقدمة المحقق

7- ذكر كل مؤلفاته المطبوع منها والمفقود الدكتور محمد حجي في مقدمة المعيار،ج1/ص د و هـ.

8- المقري، أزهار الرياض، مصدر سابق،ج3/306-307.

9- الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب لفتاوى أهل إفريقية والمغرب، تح: محمد حجي، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، دار الغرب الإسلامي، الإمارات، 1401هـ/1981م، مقدمة المحقق ج1/.1

10- الونشريسي، إيضاح المسالك، تح: الصادق الغرياني، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 2006م،ص 24 مقدمة المحقق.

11- الونشريسي، المعيار المعرب، مصدر سابق، مقدمة المحقق، ص ح.

12- محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، ط1، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة، المغرب، 1999 م، ص.81

13-الونشريسي، المعيار المعرب، مقدمة المحقق، ص و، ز.

14- متعب القثامي، أضواء على الفلاحة والرعي وأنظمتها في المغرب الأوسط من خلال كتاب النوازل للونشريسي، المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، 2015م، ص.82

15- وداد القاضي، نبذة عن المدرسة في المغرب حتى أواخر القرن التاسع هجري في ضوء كتاب المعيار للونشريسي، مجلة الفكر التربوي، بيروت، العدد 21،1981م، ج2/.61

16- بوداود عبيد، مصنفات النوازل الفقهية وكتابة تاريخ المغرب الوسيط، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع1، 2007م، ص.127

17- محمد مزين، حصيلة استعمال كتب النوازل الفقهية في الكتابة التاريخية المغربية، البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط،1989م، ص.73

18- محمد المنوني، المصادر العربية لتاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 1983م

، ص.32.

19- بوداود عبيد، النوازل الفقهية وكتابة تاريخ المغرب الوسيط، مصدر سابق، ص.127.

20- عمر بلبشير، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من خلال المعيار المعرب للونشريسي، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2010م، ص46-47.

21- فريد قموح، تحقيق: الدرر المكنونة في نوازل مازونة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،2011، ص(ب).

22- محمد ياسر الهلالي، نوازل بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، مجلة دعوة الحق، المغرب، ع:396، 2010م، ص141-142.

23- محمد فتحة، النوازل الفقهية و المجتمع، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999م، ص19-23.

24- القثامي، أضواء على الفلاحة والرعي في المغرب الأوسط من خلال المعيار، مصدر سابق، ص.81

25- بوداود عبيد، المصدر السابق، ص126-127.

26- محمد المنوني، المصادر العربية لتاريخ المغرب، مصدر سابق، ص.32

27- بوداود عبيد، المصدر السابق، ص130-131.

28- محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع، مصدر سابق، ص.13

29- المنوني، المصدر السابق، ص.128

30- الونشريسي، المعيار المعرب، مقدمة المحقق صفحة ح.

31- محمد حجي، نظرات في فقه النوازل، مصدر سابق، ص.82

32- محمد فتحة، المصدر السابق ،ص.11

33- متعب القثامي، أضواء على الفلاحة والرعي وأنظمتها في المغرب الأوسط، مصدر سابق، ص.82

34- الونشريسي، المعيارالمعرب، مقدمة المحقق ج1/ص ز.

35- عمر بلبشير، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من خلال المعيار المعرب للونشريسي، مصدر سابق، ص44.